

مكتبة

مكتبة علي بن أبي طالب



للشيخ ياسر البرهامي

حفظه الله

4- من يَرْخُصْ لَهُمْ فِي الْفِطْرِ
وَيُجِبْ عَلَيْهِمُ الْفَدْيَةَ

مكتبة علي بن أبي طالب



الحمد لله وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ أما بعد...

قال الأستاذ سيد سابق رحمه الله تعالى (مَنْ يُرْخَصُ لَهُمْ فِي الْفِطْرِ وَتَجِبُ عَلَيْهِمُ الْفِدْيَةُ: قَالَ يُرْخَصُ الْفِطْرُ لِلشَّيْخِ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرْءُهُ، وَأَصْحَابُ الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مُتَسَعًا مِنَ الرِّزْقِ غَيْرَ مَا يُزَالُونَهُ مِنْ أَعْمَالٍ) .. هؤلاء جميعاً يُرْخَصُ لَهُمْ فِي الْفِطْرِ إِذَا كَانَ الصِّيَامُ يُجْهِدُهُمْ، وَيَشْتَقُّ عَلَيْهِمْ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ فِي جَمِيعِ فُصُولِ السَّنَةِ، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يُطْعَمُوا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، وَقَدَّرَ ذَلِكَ بِنَحْوِ صَاعٍ أَوْ نِصْفِ صَاعٍ أَوْ مُدٍّ عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَأْتِ مِنَ السَّنَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّقْدِيرِ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ فَلَا نِزَاعَ أَعْنِي مَا نَرَاهُ مِنْ إِخْتِلَافٍ لِلْعُلَمَاءِ لَكِنْ الْمَقْصُودُ لَا نِزَاعَ فِي صَحَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى ذَلِكَ .. بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَنَا لَا أَقْصِدُ نَفِي الْخِلَافِ لِأَنَّهُ هُنَاكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى أَنَّ الصِّيَامَ يَسْقُطُ عَنْ مَنْ عَجَزَ عَنْهُ بِلا فدية، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِنَسْخِ الْآيَةِ، وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ "رُخِّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يُفْطِرَ، وَيُطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ" رواه الدارقطني والحاكم في المستدرک- حديث 1545- وصححه، وروى البخاري عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقرأ "وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامُ مَسْكِينٍ ... (184) البقرة، *قال ابن عباس ليست منسوخة فهي للشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا فَيُطْعَمَا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا .. وهذا الكلام واضح في أن النسخ لم يتناول كلَّ من نزلت الآية فيهم، وهو كل من كان مُطِيقًا لِلصَّوْمِ .. فالنسخ الذي وقع فيها وحديث مُعَاذٍ صَرِيحٌ فِي وَقُوعِ النَّسْخِ أَنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الصِّيَامِ يُخَيَّرُ مِنْ يُطِيقُهُ وَيَقْدِرُ عَلَيْهِ بِأَنْ يُخَيَّرَ بَيْنَ الصِّيَامِ وَبَيْنَ أَنْ يُفْطِرَ وَيُطْعَمَ مَسْكِينٍ ثُمَّ نُسِخَ هَذَا التَّخْيِيرُ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ "فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ... (185) البقرة، وَبَقِيَ جُزْءٌ لَمْ يُنْسَخْ فِي حَقِّهِ حُكْمُ هَذِهِ الْآيَةِ، وَهُمْ مَنْ ذَكَرَهُمُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى نَسْخًا وَقَدْ يُسَمَّى تَخْصِيصًا، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ فَالْخِلَافُ لَفْظِي فَقَطْ، وَذَلِكَ أَنَّ عُمُومَ الْآيَةِ صَارَ مَنْسُوخًا، وَبَقِيَ فِيهِمْ يُطِيقُهُ بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ، وَتَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ وَلَا يُعْرَفُ لَهُ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ يَكُونُ حُجَّةً وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَفْهَمُهُ مِنْ بَابِ الْمَرْفُوعِ وَخُصُوصًا أَنَّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ رُخْصَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ (أَمَرْنَا بِكَذَا وَنَهَيْنَا عَنْ كَذَا ...) فهذا دليل 2

على مشروعية الفطر، والفدية للشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة، ومثلهم المريض الذي لا يرجى برؤه قال **(والمريض الذي لا يرجى برؤه ويجهد الصوم مثل الشيخ الكبير ولا فرق)** فبمعنى أنه يتوقع استمرار هذا المرض على الدوام بحيث لا يستطيع الصيام في أي فترة من الفترات في السنة كما ذكر قال في جميع فصول السنة فلو كان الصيام يشق مثلاً في شهور الصيف، ولكن يمكنه في شهور الشتاء القصيرة النهار أن يصوم فعليه القضاء إذ كان لا يشق عليه الصوم في هذه الأوقات، وعلى أي الأحوال إنما هذا في الأمراض المزمنة التي يتوقع أن تنتهي بالوفاة، وتظل مستمرة إلى الوفاة،

وأما عامة الأمراض التي يرجى شفاءها وخصوصاً مع تقدم الطب من كثير من المجالات في علاج الكثير من الأمراض فأصبح هذا المجال ضيقاً بالنسبة للمرضى حيث يمكن مع العلاج وكثير من أنواع العلاج يمكن أن يتيسر الصوم في شهور السنة التي يقصر فيها النهار فهؤلاء عليهم الفدية والقضاء لأنهم مرضى وقد قال تعالى **"... وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ ... (185) البقرة،** أما قوله وأصحاب الأعمال الشاقة الذين لا يجدون متسع من الرزق غير ما يزاولونه من أعمال فقد اعتمد في ذلك على القياس، فقد قال ذلك ***الشيخ محمد عبده** قال والمراد بالذي يطبقونه في الآية بالشيوخ الضعفاء، والزمنى أي المريض مرض مزمن لا يبرأ، ونحوهم كالفعلة الذين جعل الله معاشهم الدائم بالأشغال الشاقة في استخراج الفحم الحجري من مناجمه، ومنهم المجرمون الذين يحكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا شق الصيام عليهم بالفعل وكانوا يملكون الفدية فهذا الكلام في الحقيقة يحتاج إلى نظر إذ أنه لا يوجد في زماننا من يزاول هذه الأعمال جميع أيام السنة يوجد من يشق معه الصوم، ومن يشق عليه الصوم بسبب عمله بحيث يكاد أو يقترب من خشية الهلاك على نفسه ممن ذكرهم، وممن يقفون أمام أفران الحديد الصلب حتى أمام أفران الخبز ونحوها رغم أنه قد وقع تقدم كبير في كثير من المجالات تؤدي إلى أنه يمكن أن تقل المشقة لكن نفترض وجود هذه المشقة التي تعجز الشخص عن الصيام وتجعله غير قادر إلا أنه لا يوجد من يعمل كل يوم من أيام الأسبوع، وكل أسابيع الشهر، وكل شهور السنة بنفس الدرجة من العمل فيما نعلم في الفتوى تنطبق على من كان هذا وصفه يعمل جميع أيام الأسبوع طول السنة عملاً شاقاً لا يستطيع معه الصوم إلى نهاية عمره لا يجد كفاية من طعام وشراب وكسوة لنفسه ولعِياله إلا من خلال هذا العمل المستمر الذي لا يرجى انتهائه ولا تخلصه منه ولا قدرة على أن يأخذ إجازة يجد فيها مالاً مدفوعاً نقول لا يوجد هذا حتى في أصحاب الأعمال الخاصة وغيرها حتى من ذكرهم من المجرمين، فالأشغال الشاقة لم تعد كالتي كانت في ذلك الزمن ثم إنهم يأخذون يوماً من الراحة كل أسبوع، يوم الجمعة مثلاً، وكذا أصحاب الأفران يعملون في ما يسمونه نبطشيات

أو دوريات يعمل يوماً ويستريح يوماً أو يعمل يوماً بالنهار ويوماً بالليل فكل هؤلاء يجوز لهم الفطر في اليوم الذي يعجزون فيه عن الصوم لأجل عمل الذي لا يجدون مندوحة عنه، ولا فرصة أخرى للعمل، ولكن يجب عليهم القضاء لأن هؤلاء يرجى لهم يوماً يستريحون فيه كل أسبوع أو أكثر أو أقل يوماً كل أسبوع كيوم الجمعة مثلاً أو يوم يتبدل كل ثلاثة أيام أو كل أربعة أيام أو يعمل ليلاً ويستريح نهاراً فسيتمكن من أكثر من خمسين يوماً في السنة فهو عليه القضاء في تلك الحالة فالفتوى صحيحة، لكن على من تنطبق تكاد لا تنطبق على أحد في الأحوال المعاصرة، وكما قد ذكرنا أنه ينطبق في جميع فصول السنة، وأنه لا يجد مندوحة عن هذا العمل، ويقول الذين جعل الله رزقهم أو معاشهم الدائم بالأشغال الشاقة فأما من كان رزقه بهذا العمل الشاق يوماً مع وجود بعض الراحة فهناك أيام يجد فيها رزقه من غير هذه المشقة فيقضي في ذلك والله أعلى وأعلم .

وأما بالنسبة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة فالمتوقع أو في غلبة الظن كلما ازداد في السن كلما ازدادت المشقة كلما ازداد الضعف فهو يعجز، قال **والحُبلى والمرضع** إذا خافتا على أنفسهما وأولادهما أفطرتا وأطعمتا ولا قضاء عليهما عند ابن عمر وابن عباس.

كيف تعرف المرأة أمر الخوف على نفسها أو على طفلها ؟؟

تعرف ذلك إما بحالها، وتجربتها مع نفسها أي تشعر بالضعف عند الرضاع، وتجد اللبن يقل مثلاً، وتجد الحمل قد يسقط قبل ذلك أو ضعف جداً حين صامت، أو بإخبار الطبيب الثقة الذي يُخبرها بأن الصيام يضر الحمل أو يضرها، وهذا الأمر بالنسبة للرضاع في وقتنا أيضاً يحتاج إلى نظر في إمكانية أن تتغذى هذه الأم بوجبات متعددة خلال الليل بوجبة أو أكثر، ويُنظر في إمكانية حصول الطفل على بديل بحيث أنها إذا كانت قادرة على إرضاعه بطريقة أخرى، أو تجد ما يكفيه من اللبن أو يكفيه من لبن صناعي أو نحو ذلك فهي غير خائفة على نفسها أو على طفلها فهذا الكلام على وجود الخوف على نفسها أو على طفلها ففي زماننا توجد وسائل مختلفة تمنع حدوث هذا الخوف ولكن إذا وقع وحدث وكانت لا تريد أن تُطعم ولدها بوسائل أخرى، أو كانت لا تقدر فهي إذا ضمن المعذورين، وأما مسألة وجوب القضاء عليها أو الفدية أو القضاء والفدية معاً الذي نصره هنا ونقله عن ابن داود عن عكرمة أن **ابن عباس** قال في قوله تعالى **"وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ... (184) البقرة، كانت رخصة للشيخ والشيخة لا يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما كل يوم مسكيناً، والحُبلى والمرضع إذا خافتا أي على أولادهما أفطرتا وأطعمتا** رواه البزار، وزاد في آخره وكان ابن عباس يقول لأم ولد له⁴

تم بواسطة فريق تفریغات موقع منهج الإسلامی

حُبلى أنت بمنزلة الذي لا يُطيقُ فعليكِ الفداء ولا قضاء عليكِ وصحح الدارقطني إسناده ..هناك قراءة أخرى في الآية "وَعَلَى الَّذِينَ لَا يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ"، أي لا يستطيعونه.

وتفسير يُطيقونه بدون حرف النفي مداره بعد ذكر الصحابة تخصيص هذه الإطاقة بالمشقة على نفس معنى القراءة التي فيها وعلى الذين لا يُطيقونه فاتفقتا أي لا يُطيقونه إلا بمشقة شديدة، أو يُطيقونهم أي على أنه لا قضاء عليكِ في تصريح من ابن عباس بأن الحامل وكذا المُرضع إذا خافتا أفطرتا وأطعمتا دون قضاء، وهذا هو النظر السديد، و القياس الصحيح لأن عذر الحمل والرضاع عذر مُتكرر، والمرأة المُنزوجة بين حمل ورضاع فإذا أفطرت سنة بسبب الحمل تلتها السنة أو التي بعدها في الرضاع، والتي بعدها إذا أتمت وربما حملت قبل ذلك أو في السنة الثالثة، ولو كانت لها أولاد كل ثلاث سنوات ولد لكان إجتماع عدة رمضان عليها لعدة سنوات بعد أن تبلغ من الكبر ما تبلغ لكان ذلك فيه أبلغ المشقة فهذا بمنزلة الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة إتصال العذر بعد ذلك لإستمرار العذر، ولإتصاله بالكبر فعندما تصل المرأة وتيأس من الحمل والرضاع فعند ذلك تكون قد إجتمعت عليها السنوات وربما لا تستطيع قضاءها فقول الصحابة وقياسهم هو القياس الصحيح بل ذكر ابن عباس كانت رخصة للشيخ الكبير صريحة في أنه له حكم الرفع أو الظاهر أنه له حكم الرفع، وأيضاً أنه قول صحابي، وتعضد بقول صحابي آخر عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها فقال تُفطر وتُطعم مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطة، والمد على الأصح والأحوط سبعمائة جرام من الأرز، وأما من الحنطة فنحو ستمائة جرام من الحنطة تقريباً من القمح والحديث رواه مالك بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر فهو إسناد إستزاد به رواه البيهقي، وفي الحديث "... إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، وعن الحبلَى والمرضع الصوم..." صحيح ابن خزيمة - حديث 1901، وهو يؤيد قول ابن عباس وقول ابن عمر رضي الله عنهما، ولا يُعرف لهما مُخالف من الصحابة رضي الله عنهم رغم أن الجمهور من العلماء لا يقولون بقولهما وقدروا في حديثين أن عليها أفطرتا وأطعمتا أي مع القضاء ولهم تفصيل آخر قال *فعند الأحناف، وأبى عبيد، وأبى ثور* أنهما يقضيان فقط ولا إطعام عليهما رغم أن القضاء عن الحامل والمُرضع قياساً على المريض، ولكن كما ذكرنا المريض الذي يُرجى بُرؤه في أشهر في أسابيع بل في أيام، وأما من يستمر مرضه سنوات فهذا ممن لا يُرجى بُرؤه فالحامل والمُرضع عذرهما يستمر سنة وسنتين وثلاثة ويتكرر سنة وسنتين وثلاثة بين حمل وإرضاع فكيف تُقاس على المريض فالصحيح أنها ليست من المرضى وإنما هي من الذين يُطيقونه أو من الذين لا يُطيقونه أي يشقُ عليهم مشقة كبيرة كما ذكرنا .

سؤال من سائل: إذا كانت المرأة تحمل كل ثلاث أو أربع سنوات ؟

فالشيخ يرد نحن نقول إذا خافت لكن الأصل المعتاد أن الأمة الإسلامية لا تحدد النسل والأصل أن الأمة الإسلامية لا تستعمل هذه الوسائل، ولو إستعملها البعض فهو على سبيل النُدرة فلذلك نقول الأصل التشريعي على العموم، وليس على الإستثناء، ولذلك نقول أن الحامل والمرضع الأصل فيها أن عليها الفدية، ومعنى لا قضاء عليها أي لا يلزمها، ولو قضت لصح ذلك بلا شك فنحن لا ننازع في صحة القضاء منها، ولكن هذا الكلام على أنها هل يُجزئها أن تُفدي أم لا؟؟ كما أن الشيخ الكبير لو أنه تكلف وقضى في أيام يقصر فيها النهار، وسَهِّلَ عليه ذلك أجزأه بلا شك لكن نتكلم أن العذر المُستمر المُتكرر يقتضي وجوب الفدية على تفسير الصحابة للآيات فكما ذكرنا عند الأحناف، وأبي عبيد، وأبي ثور يقضيان فقط، ولا إطعام عليهما كأنهم رأوا أن الآثار موقوفة، ولكن الصحيح أنها آثار في حكم الرفع، ولا يُعرف مُخالف عن الصحابة في ذلك.. قال وعند أحمد والشافعي أنهما إن خافتا على الولد فقط وأفطرت فعليهما القضاء والفدية وهذا حديث ابن عمر وابن عباس قال إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا أي مع القضاء، وهذا ليس في الحديث، وقالوا أن هذا خوفٌ على آخر فليست خافت على نفسها يقول **وإن خافتا على أنفسهما فقط أو على أنفسهما أو على ولدهما فعليهما القضاء لا غير**، والصحيح أنه لا يُتصور خوف مسألة تفصيل غير حاصل طباً أنها تخافُ على ولدها دون خوف على نفسها فإنما تخافُ على الولد لأجل ضعفها، ولأجل خوفها على نفسها فهذا لا يُتصور الفصل بين الإثنين كل خوف على المرأة الحامل خوف على ولدها ولا يحصل خوف على ولدها إلا مع خوف على نفسها.

أذاه هوامُ رأسه قال له النبي **أذاك هوامُ رأسك قال أطعم ستة مساكين ثلاثة أصع من تمر**، فكل مسكين يُطعم نصف صاع من تمر، وورد المد في حديث المُجامع في رمضان أمره النبي ﷺ أن يُطعم الستين مسكيناً فرقاً فرقاً مِكتل فيه خمسة عشر صاعاً فأجزأ مد لكل مسكين فالأحوط في كفارة اليمين، وفي فدية الفِطر عمداً في رمضان، وأن نلتزم بنصف صاع، وأما صاع فلا أعلم نصاً في إثباته في الكفارات والله أعلم .

لكن لو أطعم مدًا أجزأه على فتوى ابن عمر رضي الله عنه، وكان من الصحابة من يجعل مد القمح مكان مُدين من غيره، وورد في ذلك بعض الأحاديث الموضوعة في (تقويم التمر فأنا قلتُ القمح أم قلتُ التمر هذا على وجه سؤال للطلبة لإستبيان هل قالها تمر أم قمح؟) يجعل مد الحِنطة القمح على مُدين من غيره كتمر أو أرز أو غير ذلك، ووردت فيه بعض الأحاديث التي ذكرها بعض العلماء أن مُدين من قمح تعدلُ صاعاً من الأصناف الأخرى، والذي أخذ به أبو 6

سعيد رضي الله تعالى عنه أن الصاع متساوي في كل أنواع الأطعمة، وهو الذي نراه أقرب إن شاء الله نقول إذاً لو أطعم مسكيناً مِداً لأجزأه ذلك، ولو أطعمه نصف صاع فهذا أحوط، وهو لازم في كفارة الظهار وكفارة أو الفدية فيمن حلق رأسه في العمرة، ولذلك نأمره بإطعام نصف الصاع طالما أنه كان على ذلك خروجاً من الخلاف، وإحتياطاً للدين، وتبرئة للعُهد إذ لا نجزم بحصول براءة الذمة إلا بذلك. أما بالنسبة للمُجامع في رمضان فنأمره بما أمره به النبي ﷺ بأن يُطعم مِداً لكل مسكين لثبوت ذلك في الحديث.

في أمر الإطعام هل يُجزىء أن يأتي بالمساكين ويُطعمهم حتى يُشبعهم؟

اختلف العلماء في هذه المسألة فمنهم وهم الأكثر من منعوا ذلك، وقالوا لو أتى بغير الحب وأطعم المساكين حتى أشبعهم لم يُجزه حتى يملكهم الحب حتى يملكهم القوت، واتفقوا على أنه لو ملكهم القوت جافاً مثل القمح، والأرز، والتمر أجزاءه والصحيح أن كلا الأمرين مُجزىء فقد ثبت عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه عجز سنة أو شق عليه الصيام سنة فجمع ثلاثين مسكيناً فأطعمهم حتى أشبعهم فدل ذلك على دخول هذا النوع من الإطعام في عموم الآية، والآية ذكرت "وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامُ مِسْكِينٍ ... (184)" البقرة، فإذا أطعمهم حتى أشبعهم فقد أطعمه، ولذلك نقول أن نصف الصاع لاشك أنه يُجزىء، وأنه إطعام ولا يلزم أن يأكله أمامه أو أن يُعده له الغني أو الذي وجبت عليه الفدية بل يُجزيه أن يملكه الحب كما ذكرنا بالقدر الذي رجحنا فيه الكلام أن يكون نصف صاع أو مِداً على الاختلاف فكل ذلك إطعام يُجزئه أي شيء فعله البعض .. نعم إن أطعمهم حتى أشبعهم فقد أجزأهم، وإن ملكهم الحب كما ذكرنا نصف الصاع أجزأه عند عامة أهل العلم بلا خلاف إلا الخلاف الذي يشترط البعض فيه الصاع .. قدر الصاع كما ذكرنا من الأرز (2,800 جرام) (2 كيلو و 800 جرام) على أقرب الأقوال فيكون نصف الصاع كيلو و 400 جرام والمُد 700 جرام.

سؤال من طالب من الحضور معناه هل يلزمه الزيت أو السمن؟

لا يلزمه شيء من الزيت أو السمن ولا يلزمه أي شيء آخر من اللحم أو ما فوق ذلك يُجزئه الحب عندهم بلا نزاع النزاع فقط في الكمية.

سؤال من أحد الحضور بمعنى إذا لو زاد شيء من ذلك على الحب؟

رد الشيخ لو فعل لزاد في الخير يعني مثلاً لو أحضر دجاجاً أو لحماً مع الأرز فجزاه الله خيراً، ولكن هذا ليس من أوسط ما يطعم الناس أهلهم المقصود بالأوسط في ما تطعمون أهليكم في كفارة اليمين ما يطعمه عامة أهل البلد، وحتى لو كان غنياً فلا يوجد غني يأكل اللحم في الوجبات الثلاث، ولا في كل طعام يطعمه صباحاً وغداً وعشاءً، أما إخراج هذا الإطعام ماله فهو يُجزء عند من يُجزء عنده القيمة في الزكاة، وأما من يمنع من ذلك ويقول بل لا تُجزء القيمة حتى تطعم فلا يُجزء إخراج النقود ولا يُجزء إخراج الإطعام ماله يملكه للفقير، بل لابد من أن يملكه الطعام. المُلخص أن إخراج الإجزاء طعام مُتفقٌ فيه أما إعطائه إياه أو إحضاره حتى يأكل فمُتَنَازَعٌ فيه، والجمهور على المنع من إجزاء القيمة كالمسألة المُختلف فيها في الزكاة .

قال من يُرخص لهم في الفطر ويجبُ عليهم القضاء قال يُباح الفطر للمريض الذي يُرجى بُرؤه والمسافر ويجبُ عليهما القضاء قال الله تعالى " ... وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ ... (185) البقرة، وروى أبو داود وأحمد والبيهقي بسندٍ صحيح من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال: أما أحوال الصيام **"فإن رسول الله ﷺ قدم المدينة، فجعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام، وصيام يوم عاشوراء، ثم إن الله فرض عليه الصيام، فأنزل الله: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ" إلى هذه الآية "وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ" فكان من شاء صام، ومن شاء أطعم مسكيناً فأجزأ ذلك عنه،** وكان ذلك في أول الصيام الذي كان فيه أنه كان يُخَيَّر بين الإطعام، وبين الصيام حتى ولو كان قادراً. **ثم إن الله أنزل الآية الأخرى: "شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ" إلى قوله تعالى "فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ" فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح، ورخص فيه للمريض والمسافر، وثبت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام، ... المستدرك على الصحيحين للحاكم - حديث: 3017**

وهذا له حكم الرفع كحديث ابن عباس فيما مضى بأنها كانت رخصة للشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة، وهما يُطيقان الصيام يعني بمشقةٍ شديدة، وهنا قال الذي لا يستطيع فيُطيقه يعني يشق عليه بمشقة كبيرة تصل لدرجة أنه لا يستطيع.

قال **والمرض الذي يُبيح الفِطر والمرض الشديد الذي يزيد بالصوم أو يُخشى تأخر بُرهه** يعرف بـ:-

1- بالتجربة.

2- بالمشقة التي يجدها المريض.

3- بإخبار الطبيب الثقة.

4- بغلبة الظن بذلك.

المريض مرضاً يشق معه الصوم يزيد بالصوم أو يشق معه يجد صعوبة لو أنه لم يتناول الطعام والشراب لا يتألم أو أنه يريد أن يُخف الألم بتناول بعض الأدوية حتى ولو لم يزداد المرض، بعض الأدوية الآن يُمكن أن تُتناول مرة واحدة، ولكن هو الآن يحتاج ما يُسكنُ ألمه، ويُداوي به مشقة المرض فمثل هذا يُباح له الفِطر قال **وحكى عن بعض السلف أنه أباح الفِطر من كل مرض حتى من وجع الأصبع والضرس لعموم الآية فيه** والصحيح أن وجع الإصبع والضرس قد يكون شديداً يحتاج معه للفِطر كما ذكرنا عنده ضرر يؤلمه ويُريد أن يأخذ مُسكناً لأنه يؤلمه ألم شديد .. إصبعه يؤلمه، ولكن ليس مُجرد حكة في الجلد كما ذكرنا هذا لا يخلو منه إنسان على وجه الأرض يوجد نوع من لا بد أن يكون فيه نوع من الأمراض طبيياً أساساً كل يوم تموت خلايا من خلايا الجسم فهي كالمُعْتَاد يحدث لها نوع من التآكل، وهذا يوجد به بعض الألم في بعض أجزاء الجسم فبذلك لا يوجد مُعافى في بدنه مُعافاة تامة حتى نُعمم القول (في كل مرض) كل ما يُسمّى مرضاً عند الأطباء أو عند الناس الأمر فيه يبعد كما ذكرنا **لأنه يؤدي لو قلنا بعموم هذا القول بعدم وجوب الصيام على أحد.**

قالوا ولأن المُسافر يُباح له الفِطر، وإن لم يحتاج إليه نقول لأن الرسول ﷺ فعل ذلك بعد أن أوشك اليوم على الإنتهاء كان صائماً، وكان إنما أفطر لأجل مشقة أصحابه فأفطر النبي ﷺ لأجل ذلك فدل ذلك على أن المُسافر ولو لم يحتاج إلى الفِطر جاز له الفِطر، قالوا كذلك المريض حتى ولو لم يحتاج إلى الفِطر هذا مذهب البخاري وعطاء وأهل الظاهر الذي هو جواز الفِطر لكل مرض، وحتى وجع الأصبع أو الضرس قال **والصحيح الذي يخاف المرض بالصيام يُفطر مثل المريض الذي علم (أي يغلب على ظنه) أنه يمرض** بمعنى مثلاً مريض بالسكر وهو الآن بحالة جيدة، ويعلم أنه إذا صام على آخر النهار قد تأتيه غيبوبة مثلاً فهذا رغم أنه في حالة جيدة الآن ليس لديه غيبوبة، ولكن المرض موجود يخشى أن يمرض، وليس مُجرد وَهْم المرض، وليس مُجرد إحتمال المرض، وإنما غلبة الظن بحصول المرض، وكذلك من غلبه الجوع والعطش فخاف الهلاك فكل إنسان يجوع ويعطش ولكن الذي يخشى الهلاك على نفسه بمعنى يغلب على ظنه إن لم يتناول ذلك يهلك أو جزء من أجزائه فهذا لزمه الفِطر وإن كان صحيحاً مُقيماً عليه القضاء لأن هذا نوع من المرض قال تعالى **"وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا"** (29) النساء، و قال **"... وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ..."**

(78) "الحج، وإذا صام المريض وتحمل المشقة صح صومه إلا أنه يكره له ذلك لإعراضه عن الرخصة التي يحبها الله، وقد يلحقه بذلك ضرر

أما السفر ففيه خلاف كثير قال **وقد كان بعض الصحابة يصوم على عهد رسول الله ﷺ أي في السفر وبعضهم يفطر متبعين حديث عائشة**، أن حمزة بن عمرو الأسلمي سأل رسول الله ﷺ عن الصوم في السفر، وكان يسرد الصوم، فقال رسول الله ﷺ: **"إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر"** سنن الترمذي الجامع الصحيح - حديث 677، احتج به من يفضل الفطر لأنه قال في الفطر فحسن فقال في الصوم فلا جناح والحسن أفضل، **والذي أرى فيه هو عدم ترجيح الفطر** لأنه إنما كان جواباً لسؤال من قال هل علي جناح فالأنسب أن يقول فلا جناح، وليس لأجل أنه مطلقاً يفضل الفطر فهذا الحديث كان تصلح بأنها رخصة، وليس فرضاً كما يقول الظاهرية حيث قالوا **"... وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ ... (185)" البقرة**،

*قالوا لو صام المسافر بطل صومه لأنه مأمور بأيام آخر ليس مأمور بهذا اليوم فهذا **الفهم السقيم في الحقيقة أنه مخالف لتفسير الرسول ﷺ في الحديث**، ولفهم الصحابة فمن بعدهم من أن الأمر رخصة، وإنما يكره أو يحرم إذا أعرض عن الرخصة، وإذا عجز عن أداء واجب إذا عجز في السفر فإذا كان ذلك فلا صوم عليه مثل الذي كان في جهاد فلو أنه صام لعجز عن مقاومة عدوه يلزمه الفطر هكذا من كان مسافراً فصام حتى عجز عن أداء واجبات مثل القيام في الصلاة بسبب صومه في السفر فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم، قال: كان رسول الله ﷺ في سفر، فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه، فقال: **"ما هذا؟"**، فقالوا: صائم، فقال ﷺ: **"ليس من البر الصوم في السفر"** صحيح البخاري - حديث: 1857، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: **سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام، قال: فنزلنا منزلا، فقال رسول الله ﷺ: "إنكم قد دنوتم من عدوكم، والفطر أقوى لكم" فكانت رخصة، فمنا من صام، ومنا من أفطر...**، قال لهم الفطر أقوى لكم من غير أن يأمرهم بالفطر قال فمنا من صام، ومنا من أفطر. قال: **ثم نزلنا منزلا آخر، فقال: "إنكم مصبحو عدوكم، والفطر أقوى لكم، فأفطروا"** وكانت عزمة، فأفطرنا، ثم قال: **لقد رأيتنا نصوم، مع رسول الله ﷺ بعد ذلك، في السفر"** صحيح مسلم - حديث: 1953

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: **"كنا نغزو مع رسول الله ﷺ في رمضان، فمنا الصائم ومنا المفطر، فلا يجد الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم، يرون أن من وجد قوة فصام، فإن ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفا، فأفطر فإن ذلك حسن"** حديث مسلم - حديث: 1947 ومعنى **(لا يجد)** يعني لا يجد في نفسه شيء، وذلك أن الحسن هو الأيسر أن¹⁰

من وجد قوة على الصيام فصام فذلك حسن، **ومن ضَعُف وجد مشقة فالفطر أحسن فالأحسن هو الأيسر**، وقد يشقُّ القضاء يكون أشق من الصيام في أيام قصيرة ونهار قصير يعني يكون مُسافر في يوم من أيام الشتاء، واليوم قصير، وهو بحكم سفره لن يجد طعاماً حتى يصل فيكون يسيراً عليه لو أنه أفطر لما وجد شيئاً يتناوله إلا شيئاً يسيراً لا يسد الجوع مثلاً، ولو قضى فإنه يقضي في أيام الصيف فيشق عليه فيكون الصوم أيسر فيكون الصوم أفضل هكذا في أيام آخر يكون الفطر أفضل، يقول رأى أبو حنيفة والشافعي ومالك أن الصيام أفضل لمن قوي عليه والفطر لمن لا يقوى على الصيام وقال أحمد الفطر أفضل مطلقاً، وقال عمر بن عبد العزيز أفضلهما أيسرهما فمن يسهل عليه حينئذٍ، ويشق عليه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهذا هو الصحيح لأن الله قال **"يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ"** (185) البقرة، فبين القرآن وبين الله في كتابه أن إرادة الله الشرعية اليسر، والمطلوب شرعاً هو اليسر ولا يريد لكم العسر .. قال تحقق الشوكاني فرأى أنه من كان يشقُّ عليه الصوم ويضره، وكذلك من كان مُعرضاً عن قبول الرخصة فالفطر أفضل، وربما كان واجباً، وكذلك من خاف على نفسه العُجب أو الرياء إذا صام في السفر فالفطر في حقه أفضل، والذي يظهر والله تعالى أعلى وأعلم أنه يُقاوم نيته ويفعل الأيسر، وما كان من الصيام وخالياً عن هذه الأمور فهو أفضل يُفطر.

قال وإذا نوى المُسافر الصيام بالليل وشرع فيه جاز له الفطر أثناء النهار حتى أكثر العلماء يقولون لابد حتى يُفطر المُسافر أن يكون قد شرع في السفر ليلاً أو شرع في السفر في النهار الذي قبله وأستمر معه. يرون أنه لابد أن لا يُصبح صائماً في الحضر ثم يُفطر أثناء النهار قالوا بل لابد أن ينوي السفر ليلاً ويشرع فيه، أو نهار اليوم الذي قبله الذي صامه ويمنعون من أن يُفطر المُسافر أثناء النهار إذا كان قد شرع في السفر أثناء النهار قالوا لزمه الإتمام، وهذا مما لا بديل عليه بل الصحيح أنه إذا شرع في السفر أثناء النهار جاز له أن يُفطر ولكن لابد أن تُنبه أنه لا يجوز له الفطر بمجرد النية دون الشروع في السفر، ولو تاهب للسفر فربما عرض له عارض فلم يُسافر فلا يجوز له الفطر في الحضر، ولا يجوز له أن ينوي الفطر ليلاً إذا كان عازماً على السفر نهار غد بل ينوي الصوم، ويُصبح صائماً فإذا خرج من البلد فعند ذلك يُفطر عند عامة أهل العلم إلا قولاً شاذاً عن الحسن أنه يُفطر في الحضر عن ابن عمر قول الحسن في الفطر في الحضر لا حظ له من نظر ولا أثر وصدق أبو عمر .

*قال عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة عام الفتح، فصام حتى بلغ كراع الغميم، وصام الناس معه، فقليل له: إن الناس قد شق عليهم الصيام، وإن الناس ينظرون فيما فعلت، فدعا بقدر من ماء بعد العصر، فشرب، والناس ينظرون إليه، فأفطر بعضهم، وصام بعضهم، فبلغه أن ناساً صاموا، فقال: **" أولئك العصاة "** رواه مسلم والنسائي والترمذي

وصححه - واللفظ للترمذي حديث: 676- والحديث صحيح طبعاً فقول بعض الناس أن في سنده ضعيف فهذا غير صحيح. وهذا الحديث (أولئك العُصاة) فيمن أعرضوا عن الرخصة فيمن عجزوا عن الواجبات فيمن ظنوا أن فعلهم غير النبي ﷺ أكمل من فعله.

وقال أما إذا نوى الصوم وهو مُقيم وهذا الواجب عليه كما ذكرنا ثم سافر في أثناء النهار فقد ذهب جمهور العلماء إلى عدم جواز الفطر له، ولا حُجة له كما ذكرنا أجازه أحمد وإسحاق وفيما رواه الترمذي وحسنه ،

عن محمد بن كعب، أنه قال: أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفراً، وقد رحلت له راحلته، ولبس ثياب السفر، فدعا بطعام فأكل، فقلت له: سُنَّة؟ قال: " سُنَّة " ثم ركب- حديث: 763-، هذا الذي احتج به الحسن، ومن قال به من بعض المعاصرين من أنه يجوز الفطر في الحضر لمن هو على أهبة السفر، وهذا الذي ذكره العربي حيث قال أما حديث أنس فصحيح يقتضي جواز السفر، وهو على أهبة السفر، وقال هذا هو الحق، وقال الشوكاني أيضاً عن هذا الحديث عن عبيد ابن زبير قال رَكِبْتُ مع أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ فِي سَفِينَةٍ مِنَ الْفُسْطَاطِ فِي رَمَضَانَ فَدَفَعَ - حَرَكِ السَّفِينَةِ - ثُمَّ قَرَّبَ غَدَاةَهُ ثُمَّ قَالَ اقْتَرَبَ فَقُلْتُ أَلَسْتُ بَيْنَ الْبُيُوتِ، وَفِي رَوَايَةِ أَلَسْتُ تَرَى الْبُيُوتَ بَيْنَهَا (وَبَيْنَهَا أَي قَرِيبَ مِنْهَا) فَقَالَ أَبُو بَصْرَةَ أُرْغَبْتُ عَنْ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَي الْحَسَنِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَرِجَالُ ثِقَاتٍ. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ وَالحديثان يدلان على أن للمسافر أن يفطر قبل خروجه من الموضع الذي أراد السفر منه، أما حديث أنس فلا يدل على ذلك لأنه مُحتمَل، لأنه رُحِّلَتْ له الراحلة على طرف البلد كما هو المُعتاد في الرواحل أن تكون في طرف البلد أي خارج البلد كالموقف في زماننا وكذا المطار وكذا الميناء فإنها كلها تكون على طرف البلد، وليست وسط البيوت، وإنما يجعلون هذه لينطلق الناس مباشرة إذا أرادوا السفر فلعلَّه رُحِّلَتْ له الراحلة التي يُريد عليها السفر في طرف البلد فكيف يُقال أنه يُريد سفراً والله قال " ... وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ ... (185)"

البقرة، يعني مُسافراً فقد قال النبي ﷺ " ...، إِنْ اللَّهُ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطَرَ الصَّلَاةِ ... " صحيح ابن خزيمة- حديث: 1901، ولقد كان النبي ﷺ على أهبة السفر ويصلي أربعاً كما قال النبي ﷺ كما في الحديث أن النبي ﷺ صَلَّى الظَّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ فَلَوْ كَانَ مِنْ عَلَى أَهْبَةِ السَّفَرِ مُسَافِرًا لَقَصَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ صَلَّى أَرْبَعًا فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُسَافِرٍ مَعَ تَشْدِيدِهِ ﷺ فِي أَمْرِ الْقَصْرِ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ أَشَدَّ عَزِيمَةً مِنَ الْفِطْرِ فَكَيْفَ يُقَالُ أَنَّ مَنْ عَلَى أَهْبَةِ السَّفَرِ يُسَافِرُ فَهَذِهِ الْأَقْوَالُ أَقْوَالُ شَاذَةٍ كَمَا ذَكَرْنَا قَوْلَ الشُّوْكَانِيِّ، وَقَوْلَ ابْنِ عَرَبِي الَّذِي يَمِيلُ هُوَ إِلَى تَرْجِيحِهِ الشَّيْخُ قُطْبُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ قَوْلُ شَاذٍ كَمَا ذَكَرْنَا قَوْلَ أَبُو عَمْرٍ أَنَّهُ قَوْلٌ لَا نَظَرَ لَهُ مِنْ قَوْلٍ وَلَا أَثَرَ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْحَنَابِلَةِ كَمَا

يوهم قوله، وأجاز أحمد ثم ذكر الأثر هم يُجيزونه لمن نوى الصيام وهو مُقيم ثم شرع في الصيام، وخرج من البلد فعند ذلك يُفطر فلا يجوز الفطر عندهم إلا إذا خرج، وحديث أبي بصرة الغفاري دفع أولاً ثم قرر الغداء، وليس أنه أكل قبل أن يُسافر، وإنما قال دفع ثم قرر غدائه لما حرك السفينة وبدأ في السفر عند ذلك أفطر فهذا الذي لا نشك فيه الآية دلت والحديث دل على أن الذي قد سافر بالفعل، وضرب في الأرض .

المُسافر هو الضارب في الأرض المُنتقل فيها هو الذي له الفطر، وليس الذي على أهبة السفر

.. الذي على أهبة السفر ما زال مُقيماً، وربما إمتنع سفره أما في زماننا من خرج إلى طرف البلد فهو مُسافر جزء من السفر قطعه على قديمه أو إلي سيارة أو قطع جزءاً و سوف يركب بعدها السيارة أو يركب الأوتوبيس ليسافر سفرًا طويلاً أو قد يركب السفينة فهذا إذا وصل للميناء الذي هو خارج البلد أي على حافة البحر أو النهر فهذا الذي يُفطر لأنه قد خرج من البلد بالفعل.

(سؤال من أحد الحضور ؟)

الرد لا بمجرد الخروج يخرج على حديث أبي بصرة وهو كما أن النبي ﷺ لم ينتظر وقت الصلاة خروج مسافة القصر بل صلى بذِي الحُلَيْفَةِ ركعتين وهي دون مسافة القصر. الرسول ﷺ صلى بذِي الحُلَيْفَةِ ركعتين دون مسافة القصر فصلى بذِي الحُلَيْفَةِ لأنه يُريدُ سفرًا طويلاً

(سؤال من الحضور ؟)

الرد ضرب في الأرض، وكذلك كان يقصر في الصلاة حتى يدخل المدينة وهو يراها فكذلك هو يري البيوت ومع ذلك يقصر ويُفطر ويجوز له ذلك.

(سؤال من الحضور وإذا كانت داخل طائرة ؟)

الرد الآن في الدول المُعاصرة لا توجد مطارات داخل البلاد لأنه لا بد من مسافة بعيدة عن البيوت فكل المطارات الآن خارج البلد، ولو كنت ترى البيوت إذا يُفطر بوصوله للمطار إن شاء أو بإقلاع الطائرة إن شاء أو بركوبه السفينة إن شاء أو وصله إلى الميناء إن شاء أو بوصوله إلى الموقف إن شاء الذي هو خارج البلد ليس موقف رمسيس، وليس كمحطة سيدي جابر فمحطة سيدي جابر داخل الإسكندرية الذي يخرج خارج البلد عند موقف مثل الموقف الجديد أو أبيس مثلاً التي هي على أول الطريق الزراعي أو الصحراوي أو بداية الطريق كما ذكرنا الطريق الطويل.

الخلاصة

-أنه إذا كان يُريد السفر فعليه إذا كان يسير إلى السفر ليلاً أو شرع في السفر ليلاً فعندهم جميعاً أن يفطر. إذا كان يُريد السفر من الليل، ولكنه لم يسافر، ولا ينوي السفر إلا أثناء النهار غداً فلا بد أن ينوي الصوم، ويصبح صائماً فإذا خرج من البلد، وأصبح مُسافراً جاز له الفطر.

قال **-والسفرُ المُبِيحُ للفِطْرِ هو السفر الذي تُقصر الصلاة بسببه،** ومدة الإقامة التي يجوز للمسافر أن يفطر فيها هي المدة التي يجوز أن يقصر الصلاة فيها فتقدم الجميع ذلك الإمامة في قصر الصلاة مذاهب العلماء وابن القيم ونحن لا نرجح ما جاء به هو في هذا الموقف ولا ما رجّحه الإمام ابن القيم.

-والسفر الذي تُقصر الصلاة بسبب هو كل سفر زاد عن ثلاثة أميال فصاعداً لحديث أنس كان النبي ﷺ إذا خرج في سفر مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ قصر الصلاة وهذا ثلاثة أميال تُرجح في الحديث الموسور حيث قال كان إذا خرج فرسخاً قصر الصلاة، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل هو الميل الهاشمي العربي ستة آلاف ذراع، والذراع أربع وعشرون أصبع معتدلة فتكون المسافة نحو تسعة كيلو مترات، فإذا خرج من بلد إلى بلد المسافة بينهم تسع كيلو مترات (أي بلدين مُستقلين) فهذا له الفطر وله القصر، ولا ينتظر أن تمضي التسع كيلو مترات بل بمجرد الخروج من هذه البلد كما ذكرنا، ولكن هذه هي مسافة القصر، وأما الاختلافات في ذلك كثيرة جداً منها مجهول، ومنها معلوم، وأما إذا قضى تسعة كيلومترات داخل البلد أو خرج منها وهو يقصدها أي يقصد نفس البلد فليس بمُسافر يعني يسير في الإسكندرية مثلاً من أبو قير إلى العجمي إلى الكيلو 21 مسافة أكثر من ستين كيلو متراً في القاهرة كذلك وليست بسفر لأنها داخل بلد واحد مُتصلة البيوت. وكذلك من القاهرة للجيزة كلها بيوت مُتصلة . من القاهرة للقليوبية مُحافظة ثانية ليست بسفر . القاهرة الكبرى بيوتها مُتصلة إتصال تام ليس فيها قصر . و برج العرب مدينة مُستقلة أنا أرى القصر في برج العرب على حديث أنس .

مسألة ما يُسميه الناس سفرًا أمر مرد إلى مُختلف ومتفاوت لا يمكن ضبطه. والمدة التي يُقصر فيها الصلاة إذا عزم إقامة أربعة أيام ولكن أكثر من أربعة أيام أكثر من واحد وعشرين صلاة فهو مُقيم إذا لم يعزم الإقامة فهو مُسافر، وقد روى أحمد وأبو داود والبيهقي

والطحاوي عن منصور الكلبي أن لحية ابن خليفة خرج من قرية بدمشق إلى قدر عُقبة من
 الفُسطاط مسافة بين مصر القديمة وميت عقبة المُجاورة المسافة قُدِّرَتْ بثلاثة أميال يعني
 فرسخ قال في رمضان قال ثم إنه أفطر فأفطر معه الناس فكره آخرون أن يُفطروا فلما رجع
 إلى قريته قال **إني رأيت اليوم أمراً ما كنت أظن أني أراه إن قوماً رغبوا عن هدي رسول الله**
ﷺ وأصحابه -يقول ذلك للذين صاموا -ثم قال عند ذلك **اللهم اقبضني إليك** - الحديث حسن-
 وهو دليل على مسافة القصر حيث قال فرسخاً المسافة كانت فرسخ وأفطر فيها.

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم ..